الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر
دراسة قياسية 1980–2013

د. بن لحسن الهواري
جامعة وهران2 – الجزائر
benlahcene2001@yahoo.fr

ملخص:

هناك العديد من الدراسات التي حاولت فهم الظاهرة عن طريق معرفة العوامل المفسرة لها. في هذا السياق جاءت هذه الدراسة لمعرفة أثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر في الجزائر، إذ حاولت هذه الدراسة تكميم وتحليل الدور الذي يمارسه هذا التفاوت على كل من الفقر النقدي و الفقر البشري في الجزائر، لتخلص الى استنتاج أن التفاوت في توزيع الدخل هو من مسببات الفقر النقدي والبشري في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التضخم، التفاوت في توزيع الدخل، الجزائر، الفقر البشري، الفقر النقدي، النمو المحابي للفقراء.

Abstract:

There are many studies that have tried to understand the phenomena of poverty by exploring their explanatory factors. In this context, this study aims to investigate the impact of the inequality of the distribution of incomes, on poverty in Algeria. It's attempts to examine and quantify the role played by the inequality in the distribution of income on both monetary poverty and human poverty in Algeria.

Keywords: Algeria, Human poverty, Inequality in the distribution of income, Inflation, Monetary poverty, pro-poor growth.
JEL Classification: E64, I32.

مقدمة

بعد حلول سنة 2015 التي تعد محطة لتقييم مدى النجاح المحقق في تحقيق و تجسيد خطة الأهداف التنموية للألفية ، تشير الاحصائيات الى العديد من النجاحات المحققة، و لكن في المقابل هناك العديد من الثغرات المتبقية، فرغم التقدم الهائل لا يزال نحو 800 مليون من الناس يعيشون حتى 2015 في فقر مدقع ويعانون من شدة الجوع و كآبة الحرمان، وهناك أكثر من 160 مليون طفل لا يتناسب طولهم مع عمرهم بسبب سوء التغذية الناجمة عن الفقر، و على نطاق التعليم لا يزال 57 مليون طفل لا يذهبون الى المدرسة في سن التمدرس الابتدائي ،كما أن نصف عمال العالم تقريبا لازالوا محرومون من العمل الائق، و تشير الاحصائيات كذلك أن 16000 طفل يقضون نحبهم يوميا قبل أن يحتفلوا بعيد ميلادهم الخامس، بالرغم من أن أسباب وفاتهم يمكن الوقاية منها في غالب الأحيان، و تفوق كذلك نسبة الوفيات النفاسية في المناطق النامية 14 ضعفا مقارنة مع الدول المتقدمة نموا، و الى غاية 2015 لا يزال واحد من ثلاثة سكان العالم يفتقر الى مرافق الصرف الصحي الائقة[1].كما أن التفاوت في توزيع الدخل على المستوى العالمي لم يعرف ارتفاعا كما عرفه في السنوات الأخيرة. في سنة 2014 ، امتلك أغنى 1% فقط من سكان المعمورة ما يعادل 48% من الثروة العالمية، و ثروة 5.5% من الأكثر ثراءا من سكان المعمورة تفوق ما يمتلكه 80% من السكان الآخرين الأكثر فقرا، كما أن ثروة أكثر من 50% من سكان العالم الأكثر فقرا امتلكها 80 ملياردير فقط في السنة المذكورة ، بعدما كان هذا العدد سنة 2010 يعادل 388 ملياردير، لينخفض الى 177 ملياردير، ثم 159 ملياردير،ثم 92 ملياردير في السنوات 2011، 2012، و 2013 على الترتيب.[2]

من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الدراسة معرفة أثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر في الجزائر، و ذلك عن طريق دراسة قياسية تعتمد على 34 مشاهدة ابتداءا من سنة 1980 الى 2013، مركزين على مقاربتي الفقر النقدي و البشري.

1. مقاربات تحليل الفقر

هناك العديد من المقاربات من أجل فهم وتعريف الفقر الذي يظهر حينما لا يصل شيء معين –معرف ومحدد – الى مستوى يعتبر الأدنى المقبول من ذلك الشيء ،طبيعة هذا "الشيء المفقود" تعتبر مفترق النقاشات في اطار هذه المقاربات.

1.1.مقاربة الرفاهية: حسب هذه المقاربة "الشيء"الناقص هو الرفاهية الاقتصادية Le bien être économique ، هذه المدرسة تشرح مفهوم الرفاهية بمفهوم المنفعة، والمستوى المعيشي هو مصطلح آخر يعبر عن الرفاهية الاقتصادية في بعض الأحيان[3]. عادة ما تسمى هذه المقاربة بالمقاربة النقدية أو مقاربة الدخل، وفي ظل هذه

المقاربة يعبر الفقر النقدي عن مستوى معيشي معين ناتج عن عدم كفاية الموارد النقدية ،مولدا بذلك استهلاك غير كاف وغير لائق، ولقياس الفقر النقدي تعتمد هذه المدرسة على الدخل أو الاستهلاك معبرا عنه بالقيمة النقدية[4]. ويقدم كل من M.Ravallion و M.Lipton تعريفا للفقر النقدي على النحو التالي: "يمكن أن نقول أن الفقر يتواجد في مجتمع معين اذا كان في هذا المجتمع شخص أو عدة أشخاص لم يصلوا الى مستوى من الرفاه الاقتصادي أدنى ومقبول على حسب مقاييس هذا المجتمع"[5].تعتبر نظرية الرفاهية المرجع الأساسي الذي يرتكز عليه مفهوم الفقر النقدي، ويتم حساب عدد الفقراء في هذا المجال بالاعتماد على تحديد "خط الفقر"، تعطي هذه المقاربة أهمية قصوى للدخل في مجال تخفيف حدة الفقر، لهذا السبب عادة ما تسمى هذه المقاربة "مقاربة الدخل للفقر" .

يعتبر البنك الدولي من بين رواد هذا الفكر من الهيئات الدولية المفضلة لهذه المقاربة.تحت ظل هذه المقاربة، يجب التفرقة بين مفهومين أساسيين: **الفقر المطلق والفقر النسبي**، فمفهوم **الفقر المطلق** يرتبط بما يسمى بالاحتياج الحيوي، هذا الاخير يعرف على أنه مجموعة من القوى التي تقاوم الموت، الحد الادنى الحيوي يتناسب مع مبلغ معين من الموارد الضرورية لتفادي الموت[6]،أما **الفقر النسبي** فانه يحدد بواسطة نسبة معينة من المجتمع عن طريق توزيع المداخيل أو الاستهلاك على سبيل المثال : هناك 20% من افراد المجتمع (أو العائلات) الاقل غنى أولئك الذين لديهم دخل أقل من نصف الدخل المتوسط أوالوسيط[7].

2.1.مقاربة الحاجيات الأساسية: في هذا الشأن يقول "Lipton": يجب أن نبحث عن "الوجود" قبل الوجود اللائق On doit" être" avant d'être bien[8].هذه المدرسة لا تعطي أهمية للمنفعة بقدر ما تعطي الأهمية لتلبية الحاجيات الاساسية، الفقر حسب هذه المدرسة هو ناتج عن الحرمان من الوسائل المادية التي تسمح بتلبية الحد الأدنى الذي يحتاج اليه الفرد من الحاجيات الغذائية التي تشمل حاجيات الطعام، الخدمات الضرورية الصحية، والتعليمية، الشغل، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، وعدم تلبية هذه الحاجيات الأساسية تؤدى أو تخلق حالة من الإقصاء من النمط المعيشي، الثقافي، والمادي السائد. ولهذا يطلق على هذا الفقر إضافة الى فقر الحاجيات الأساسية، فقر شروط الحياة أو فقر الوجود، وهنا اشارة واضحة الى ادماج البعد أخلاقي الى البعد الاقتصادي في هذه المقاربة[9]. في هذا المعنى وللإشارة وعلى سبيل المثال تعد الحكومة الفلبينية من بين الحكومات التي تبنت هذا الفكر من خلال تعريفها للفقر بأنه:"استمرار عدم إمكانية الأسرة في تلبية احتياجاتها الأسياسية للبقاء على قيد الحياة.كالغذاء والتغذية، الماء والصحة، النظافة، اللباس، التعليم الأساسي والمهني،العلاج والمشاركة في الحياة السياسية)[10].

3.1.مقاربة الإمكانات: الشيء المفقود حسب هذه المدرسة لا يتمثل لا في المنفعة أو الدخل ولا في إشباع الحاجيات الأساسية، وإنما يتمثل في القدرات والإمكانات البشرية [11]. ويعتبر A .Sen (1976/ 1997) المنظر الأساسي والمؤسس لهذا الفكر، حيث انتقد المدرسة النقدية التي تعتمد على المنفعة، وأكد على أن الفقر كظاهرة ليست مسألة

دخل أو مستوى معين من الاستهلاك ، وإنما يجب أن تفهم وتدرك على أساس الإمكانات البشرية التي تمكن الفرد من الوصول إلى تحقيق ذلك المستوى من الاستهلاك والحصول على مستوى لائق من الدخل.يعتبر Sen في تحليله الفلسفي للفقر أن حياة الإنسان تتعلق وترتبط في الواقع بمجموعة من الإمكانات والقدرات التي تتيح له كيفية التصرف والوجود التي يجمعها تحت اسم"القدرات الوظيفية " "Fonctionnements " [12].تعتبر هذه المقاربة من المقاربات الحديثة، وهي بلا شك اقتباس من نظرة SEN، نجد هذا الفكر أيضا في بعض الأعمال الأخرى كأعمال « Desai » و« Hossain »[13].

2.مضمون وأسباب التفاوت في توزيع الدخل

هناك نوع من الدراسات من يقسم المجتمع إلى فئات خمسة ، وهنا تظهر الفوارق والفروق بين كل خميس وآخر ، بشكل يمكن الباحث من التحليل أكثر وعادة ما يكون الخميس الأدنى من المجتمع يعتمد على العمل غير الماهر مع مستوى تعليمي متدني ودخل لا يكفي إلا لسد جزء من الاحتياجات الضرورية، وتعلوها فئة أخرى لها حظ محدود من التعليم والتدريب والمستوى المعيشي لأفرادها أفضل مقارنة بالأولى، إلا أنها تتداخل مع الطبقة الدنيا، والفئة الثالثة وهي الطبقة المتوسطة فإنها تضم أفرادا لهم نصيب لا بأس به من التعليم والتدريب ويختصون بمختلف الحرف ودخلهم يسعهم لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية، وقد يكون لهم حظ من الادخار بينما الفئة الرابعة فعادة ما يعملون بالنشاطات الخاصة أو الحكومية وبمستويات رفيعة ويستمر أولادهم بالدراسة إلى مراحل عالية ، أما دخلهم فيمكنهم من إشباع الحاجات الضرورية والترفيهية المعقولة ، والفئة الأرقى وهي الفئة الخامسة فإنها تمتاز بحظ وافر من التعليم ولا يبدأ أفرادها بالحياة العملية في سن مبكرة [14].

بل هناك دراسات حديثة تندرج ضمن إطار توزيع الدخل ، تركز على حجم وثراء الطبقة الوسطى في المجتمع ، ذلك أن المستوى المعيشي لهذه الطبقة من شأنه إعطاء صورة واضحة حول التوزيع داخل المجتمع ، ولعل الجذور النظرية لهذا الاهتمام تتمثل في أطروحة لانديز(Landes) الذي قد توصل في دراسته الشيقة للتاريخ الاقتصادي العالمي إلى تعريف المجتمع التنموي والذي كان له الفضل في أن تقود بريطانيا الثورة الصناعية خلال قرن من الزمان (1770 . 1870) ومما يتميز به هذا المجتمع ما يلي : " يتميز المجتمع بالنزاهة كقيمة اجتماعية ، ويتيح الحراك الجغرافي وينزع نحو درجة من توزيع الدخل والثروة ينتج عنها طبقة وسطى كبيرة نسبيا وذات ثراء معقول " [15].وعليه فإن هناك أسباب وعوامل للتفاوت عديدة والتي شخصها الاقتصاديون ولعل من أهمها ما سيتم ذكره وسرده فيما يلي:

1.2 الملكية أو الثروة: الشواهد على ذلك كثيرة خاص في المجتمعات التي لها قوانين تسير التركة بطريقة مركزة عند فئة جد محدودة كبريطانيا التي هي التركة لصالح الولد الأكبر فقط مما يزيد من سوء عدالة التوزيع ، بخلاف المجتمعات

التي توزع التركة بطريقة غير حصرية وعلى جميع ذوي الحقوق ، فإن ذلك في النهاية يؤدي إلى تفاوت أقل رغم عدم التأكد من كفاءة استخدام الموارد[16]، ولأجل ذلك وضعت العديد من الأقطار ما يسمى ب "ضريبة التركات" وهي شكل من أشكال إعادة توزيع الدخل بهدف تقليل التفاوت وتحقيق العدالة الاجتماعية [17].

2.2 العمل : يدخل في إطاره عدة عوامل :. **الاختلاف في القدرات والمهارات الشخصية ..كثافة العمل .. المهن والوظائف حيث** ان قانون العرض والطلب يصلح أن يكون تفسيرا سليما لهذا التفاوت والاختلاف في عوائد المهن والوظائف[18] .**كما توجد أسباب أخرى** كالاستبعاد والتمييز والإقصاء.

3.2 الفرص :إن الفرص التي يقدمها الوسط الذي يعيش فيه الفرد بما يؤمنه له من ظروف مواتية لفرد دون آخر تعد من أهم الأسباب التي تقود إلى عدم التساوي في الدخول والمقصود بالفرص في هذا الصدد هي تلك التسهيلات والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية والفنية والتدريبية وما شابه ذلك والتي تؤهل الإنسان للحصول على الأعمال المربحة والدخل العالي نسبيا[19].

4.2 الحروب والأزمات: إن ما يشهد عليه الواقع ، فإن الحروب والأزمات توسع الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء.

3.محاولة تأصيل نظرية لمناهج و مقاربات العلاقة الكائنة بين الفقر و التفاوت في توزيع الدخل

تشير الأدبيات المتوفرة في هذا المجال أن هناك ملابسات عديدة في علاقة التفاوت بالفقر و التي بتم التطرق اليها من خلال قناة النمو من قبل كل الآراء التي اهتمت بهذا الموضوع. و لغرض التوضيح بأكثر شمولية ، فان الباحث في علاقة الفقر بالتفاوت سيجد نفسه أمام ثلاثة مناهج ، لكل منهج رأي في هذه العلاقة.

الشكل 01 : مناهج و مقاربات تأطير علاقة الفقر بالتفاوت

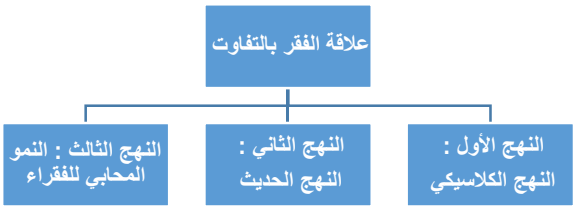

المصدر : من اعداد الباحث من خلال استقراءه للمراجع التي سيتم ذكرها أثناء شرح كل نهج.

1.3.النهج الكلاسيكي :دام هذا النهج لعدة سنوات رأي مفاده أن النمو هو العامل الرئيس –و ان لم يكن الوحيد – للحد من الفقر، و وفقا لهذا الرأي فان الاصلاحات الهيكلية و الانفتاح على التجارة الخارجية و التطوير المالي وخفض الاستهلاك الحكومي ، هي كلها عوامل حيدة لتدنية الفقر، و يفترض من خلالها أن تتطور ايرادات الخمس الأدنى – كمؤشر للفقر– بنفس وتيرة متوسط الدخل ، و أنها تتحسن بصورة تتناسب مع نمو الناتج المحلي

الاجمالي للبلد. و يعد كالدور Kaldoor من رواد هذا النهج، فمن خلال نموذجه 1960 و باسينيت Passinette 1974 ، فقد أوضحا بأن معدل النمو يتم تحقيقه بموجب تراكم رأسمال، فالنمو يستلزم مستويات ادخارية تمتلكها الفئات ذات الدخل المرتفع، و التي لها ميولات ادخارية أكبر من الفئات الأخرى، مما يمكنهم رفع تراكم رأسمال والذي يسمح بنمو اقتصادي سريع كفيل بتدنية الفقر.

الشكل 02 : ميكانيزم العلاقة بين الفقر و التفاوت وفق النهج الكلاسيكي

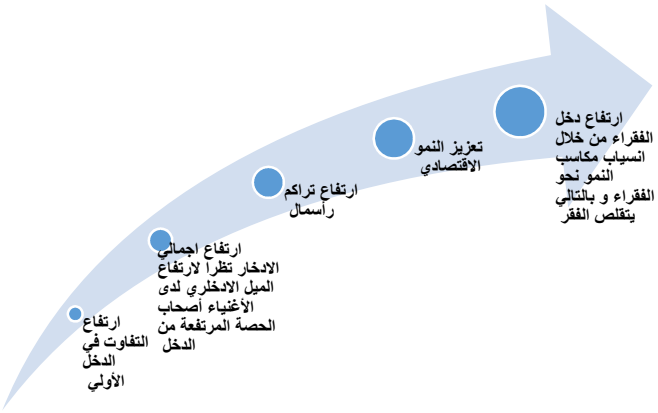

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على:

Garbis IRADIAN, " Inequality, poverty and growth; Cross-couintry Evidence", IMF, Working paper, 2005, pp4-6.

وسالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، ***مرجع سبق ذكره***، ص 192.

و عليه و في اطار علاقة الفقر بالتفاوت فان النهج الكلاسيكي يجعل من التفاوت ماكنة للنمو الاقتصادي، وهذا الأخير هو الوحيد من التقليل من الفقر. في مقابل هذه الاطروحة هناك نهج آخر ورد في أدبيات التنمية و هو النهج الحديث الذي يخالف النهج الأول في الرؤية و التحليل، و فيما يلي المزيد من التوضيح.

2.3.النهج الحديث :هذا النهج يعتقد أن التفاوت هو سيئ للفقراء و لا بد من التقليل منه للتقليل من الفقر.

الشكل 03 : القنوات التي تؤثر في النمو والتفاوت وفق النهج الحديثة

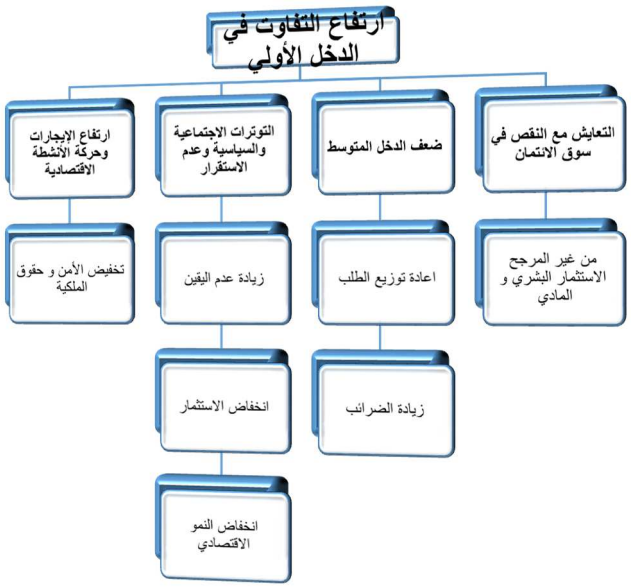

المصدر : Garbis I ,***Op cit***, p 5.

و التحليلات النظرية في هذا الشأن، تعتقد أن التغير في نسبة الفقراء مرده الى التغير في متوسط الدخل و نسبة التغير في توزيع الدخل، و بالتالي فان انخفاض مستوى الفقر يرتبط بقدرة السياسات على خفض مستوى التفاوت في الدخل،حيث أوضح رافاليون أن تجربة الدول النامية في مجال التباين و النمو و خفض الفقر للتسعينات و ما بعدها، توضح أن معدلات الفقر قد ارتفعت بشكل حاد، و بمعدل 14.3% سنويا، بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد، و ارتفاع معدل التباين في الدخل، في حين انخفض معدل الفقر انخفاضا كبيرا و بمعدل 9.6% سنويا بسبب ارتفاع متوسط دخل الفرد و انخفاض معدل التباين في الدخل في دول أخرى[20].

و رغم الجدل الواسع بين الاقتصاديين حول علاقة الفقر بالتفاوت من خلال قناة النمو، فان هناك اتجاها لا زال يتأكد مع مرور الزمن، يرى بأن التفاوت الكبير في توزيع الدخل لا يسفر عن قدر أعلى من الفقر فحسب، بل يمكن أن يعرقل النمو و الحد من الفقر في المستقبل، أي أنه كلما زادت نسبة الفقراء، تراجع معدل النمو الاجمالي، و هكذا يدوم الفقر ذاتيا، مما سيجعل الفقراء في البلد ذو النسبة العالية من التفاوت يواجه اعاقة مزدوجة، اذ سيواجه معدلات

نمو أدنى ، و سيكون بذلك النمو المحقق أقل تأثيرا في الفقر[21]. و هناك شواهد تجريبية في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، و هي جد معاصرة و التي خلصت الى أن النمو الاقتصادي في هذه الدول تم كبحه من قبل التفاوت في توزيع الدخل، كما أنها وضحت أن الأمر لا يعود الى العائلات الأكثر فقرا و انما الى 40% من العائلات و التي بسببها تضرر النمو الاقتصادي.[22]

3.3.النمو المحابي للفقراء La croissance pro-pauvres: في هذا الاطار أصبح المجتمع الدولي يعتمد على مؤشرات تعكس هذا المفهوم كالاعتماد على نصيب أفقر 20% من السكان في الدخل أو الانفاق الاستهلاكي، كمؤشر يعكس التنمية في الدول[23].

و في ستينات و خمسينات القرن الماضي، كان هناك اعتقاد بأن النمو الاقتصادي لوحده كفيل بتقليص الفقر والفقراء، و ذلك تبعا للفرضية الكلاسيكية للنمو Trickle down –الانسياب الاقتصادي نحو الأسفل– و التي تنص أنه عند معدل نمو معين يتدفق الدخل تدريجيا من الأغنياء الى الفقراء–، فالأغنياء أولا يتحصلون على مكاسب النمو بصفة تلقائية ثم ينفقونها على المجتمع فيحصل عليها الفقراء في مرحلة ثانية بشكل عمودي ينحدر من الأغنياء، و هذا يدل على أن مكاسب و عوائد النمو تنتقل بصفة غير مباشرة وبدرجة أقل الى الفقراء و أن الأغنياء هم المستفيدون من عملية النمو بدرجة أكبر[24].

و بدأ هذا الانتقال يظهر في توجهات و دراسات البنك الدولي و الصندوق الدولي منذ التسعينات، و ذلك بعد موجة الانتقادات التي وجهت لبرامج الاصلاح الهيكلي التي كانت تتم تحت وصايتهما، أدخل صندوق النقد الدولي انطلاقا من سنة 1999، بل اشترط وجود استراتيجية واضحة للتقليل من الفقر(DRSP) من أجل الاستفادة من مختلف التسهيلات الائتمانية و الغاء الدين للدول الفقيرة[25]، و حتى البنك الدولي بات يؤكد و يشدد على ضرورة الاهتمام بقضايا التوزيع و الانصاف و توسيع الفرص للفقراء[26].

و بالتالي اذا كان النمو ضروري لتقليص الفقر، فانه لوحده لا يكفي، بل لا بد من أن يصاحب بسياسات اعادة توزيع الدخل تجعل من الفقراء يكتسبون و يستفيدون من عوائد هذا النمو، و بالتالي النمو المحابي للفقراء هو ذلك النمو الذي يقلص من الفقر[27]، و في ظل هذا المفهوم هناك مقاربتين و تعريفين للنمو المحابي للفقراء.

أ.التعريف المطلق: من أهم رواده رافاليون Martin Ravallion و شين Shaohua Chen 2003، إذ يعرف النمو المحابي للفقراء بأنه ذلك النمو الذي يقلل من الفقر و هذا النوع من النمو يتناسب مع أحد أهداف الألفية الانمائية و المتمثل في تقليص الفقر و الفقراء بمقدار النصف بحلول عام 2015، و للاشارة فان هذا التعريف هو تعريف مطلق بحكم أنه ينص على أن تكون عملية النمو مناصرة للفقراء أي يكون هؤلاء قد انتفعوا من خلال زيادة دخولهم المطلقة، و بغض النظر عن مقارنة نسبة زيادة دخولهم مع زيادة دخول غير الفقراء، فالمهم في هذا

التعريف هو أن يتقلص الفقر حتى و لو كان الأغنياء هم الأكثر استنفاعا و كسبا لعوائد النمو مقارنة مع الفقراء[28]، حيث أن النمو يكون يكون محابيا للفقراء اذا كان أثر نمو انفاق الفرد أدى الى انخفاض في هذا المؤشر[29].

ب.التعريف النسبي :يعد حسب هذا التعريف النمو الاقتصادي محابيا للفقراء اذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء، و هذا ما يعني ضرورة انخفاض درجة عدم المساواة خلال سيرورة عملية النمو، و ظهرت هذه المقاربة بصورة جلية بعد سنة 2000 نتيجة العديد من الكتابات على رأسهم كاكواني و سون و برينيا (kakwani, Son, Prenia)، حيث أكد هؤلاء أن مصطلح " محابي للفقراء" يجب أن يعني حصول الفقراء على مكاسب أكبر نسبيا من غيرهم و ليس أقل منهم[30]، و نتيجة لذلك فان هذا التعريف ينطلق من دالة لورنز المعممة[31].

4.دراسة قياسية لأثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر في الجزائر في الفترة 1980–2013

بناءا على ما سبق ذكره ، سنحاول في هذا الفرع بناء نماذج رياضية نوضح من خلالها أثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر النقدي من جهة ، و على الفقر الاقتصادي و الاجتماعي من جهة أخرى في الجزائر في الفترة الممتدة من 1980 الى 2013.

1.4.توصيف النماذج القياسية: تمهيدا للقيام بتقدير النماذج القياسية ، سنقوم في هذا الفرع بتحديد المتغيرات المستعملة في الدراسة ، و كذا تهيئة البيانات.

أ.تحديد متغيرات الدراسة: سنستعمل مقاربتين في تحديد احصائيات الفقر في الجزائر ، المقاربة الأولى و هي مقاربة نقدية التي تعتمد على تحديد الفقر باستعمال عتبة الفقر النقدية ، و هي المعتمدة في الجزائر حينما تقدم احصائيات الفقر بصفة رسمية ، أما المقاربة الثانية و هي مقاربة الفقر البشري و المعتمدة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و اعتمدنا تسميته بالفقر الاقتصادي و الاجتماعي ، و ارتأينا بناء نموذج رياضي للفقر الرسمي (P)و نموذج آخر للفقر الاقتصادي و الاجتماعي(PES) .

أما فيما يخص المتغيرات المفسرة المستعملة في الدراسة القياسية فتتمثل في التفاوت في توزيع الدخل ممثلا في مؤشر جيني(G)، البطالة باعتبارها محدد أساسي للفقر في الجزائر ممثلة في معدل البطالة (TC)، و التضخم ممثلا في معدل التضخم(TI) ، و النمو الاقتصادي ممثلا في معدل نمو الناتج المحلي الجزائري(CRR)، و عليه فانه تم تقسيم هذه الدراسة الى مرحلتين:

أولا : بناء نموذج رياضي :$P = f(TC,TI,G,CRR)$

ثانيا : بناء نموذج رياضي : $PES = f(TC,TI,G,CRR)$

والجدول التالي يوضح المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية

الجدول01: تحديد متغيرات الدراسة

المتغير	طبيعة المتغير	التوضيح
الفقر النقدي P	متغير تابع	هذا المتغير يوضح الفقر باستعمال مقاربة نقدية.
الفقر الاقتصادي والاجتماعيPES	متغير تابع	و هو يعني الفقر البشري وفق مقاربة التنمية البشرية.
معدل نمو الناتج المحلي الاجماليCRR	متغير مستقل	و هو يمثل معدل النمو الاقتصادي و هو من العوامل المؤثرة على الفقر.
معدل البطالة TC	متغير مستقل	و هو من العوامل المهمة في تحديد الفقر ، باعتبار البطالة من أهم محددات الفقر.
معدل التضخم TI	متغير مستقل	للتضخم تأثير هام في التفاوت و الفقر.
التفاوت في توزيع الدخل G	متغير مستقل	سيتم الاعتماد على معامل جيني كمؤشر لقياس التفاوت في توزيع الدخل ، و نشير الى أن الطلب قام بتقدير بعض القيم المفقودة لهذا المؤشر ، و ذلك لعدم توفر الاحصائيات لذلك.

المصدر :من اعداد الباحث.

ب.تهيئة البيانات المستخدمة في الدراسة

ب.1.الفقر النقدي : و هو عبارة عن تحديد الفقر وفق المقاربة النقدية القائمة على تحديد عتبة نقدية للفقر ، و هي المعتمدة بشكل رسمي ، و تم اللجوء الى احصائيات الهيئات الرسمية ،كالديوان الوطني للاحصائيات و وزارة التضامن ، و بعض الدراسات السابقة.

ب.2.الفقر الاقتصادي و الاجتماعي : و هو بديل الفقر البشري ، و تم استنتاج احصائيات هذا الفقر من تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، و هو فقر متعدد الأبعاد و لا يقتصر فقط على البعد النقدي.

ب.3.التفاوت في توزيع الدخل : و هو المتغير الذي تم بناء فرضيات البحث عليه، و سيتم الاعتماد على معامل جيني ، مع الاشارة الى وجود عدة صعوبات في العثور على الاحصائيات الخاصة بهذا المؤشر ، و لهذا تنوعت المصادر في الحصول على قيمه الخاصة بالجزائر ، فتم الاستعانة بقاعدة البيانات للبنك الدولي (POVCALNET) و ذلك للسنوات (2002/1999/1996/1993/1990//1987/1984/1981)، وتم حسابه من قبل الطالب على أساس نتائج المسوحات الميدانية لإنفاق الاسر الاستهلاكي ذلك للسنوات (2011/2005/2000/1995/1988)، و فيما يخص البيانات الأخرى فقد تم تقدير القيم المفقودة بطريقة اجراء علاقة تربط كافة القيم الموجودة مع السلسلة الزمنية 1980-2013 ، و يتم تحديد القيم الموجودة على خط العلاقة ،و تمت هذه العملية باستعمال برمجية SPSS version n°20.

ب.4 معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي : باعتباره مؤشر للأداء الاقتصادي الكلي، و من المفروض أن تكون له علاقة ، و تأثير على الفقر، و بياناته متوفرة على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات و كذا على مستوى قاعدة معطيات البنك الدولي ، و من المشاكل التي واجهها الطالب هو عدم تماثل الاحصائيات من مصدر لآخر.

ب.5 بمعدل البطالة: تم ادراج هذا المتغير في الدراسة الكمية ، بحكم استنتاجنا من الدراسة الميدانية السابقة و كذا الدراسات الأخرى أن البطالة تعد محدد مهم من محددات الفقر في الجزائر، و تم الاستعانة بإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات في هذا الشأن.

ب.6 معدل التضخم : اذ أن الفقراء لا يستطيعون المحافظة على ثبات دخولهم الحقيقية من جراء سريان المد التضخمي، في اطار المسارات التي يسلكها هذا المتغير في التأثير على معدلات الفقر، و تم الاستعانة بإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات في هذا الشأن.

2.4 دراسة قياسية لأثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر النقدي في الجزائر في الفترة 1980-2013:

حاولنا في هذا العنصر بناء نموذج قياسي يوضح لنا محددات الفقر النقدي التي تعتبر كمتغيرات خارجية، من أجل تحديد و تقدير العلاقة بين التفاوت في توزيع الدخل و الفقر النقدي في الجزائر ، حيث إن تحليل هذه المحددات والمتغيرات التي تؤثر على الفقر النقدي، لها أهمية كبيرة وتساعد أصحاب القرار الاقتصادي في وضع السياسات الملائمة ، وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة أثر العديد من العوامل المؤثرة والمحددة للفقر ، حيث بالاعتماد عليها يمكن حصر أهم المحددات المتمثلة في المحددات الاقتصادية للفقر (معامل جيني ، البطالة، معدل التضخم ، معدل الناتج الداخلي الخام)، وذلك بناء على ما قدمته النظريات الاقتصادية للفقر ،و كذا مراعاة خصوصيات الاقتصاد الجزائري .

أ.النموذج القياسي لمحددات الفقر النقدي و الاختبارات المناسبة: بناءا على المحددات السابقة للفقر يمكن وضع النموذج القياسي لمحددات الفقر في الاقتصاد الجزائري كما يلي :

$$P_t = c + c_1 G_t + c_2 TC_t + c_3 TI_t + c_4 CRR_t + SLR_t$$
$$= c + c_1 prodt_t + c_2 tchom_t + c_3 inf_t + c_4 teduc_t + c_5 pib_t + c_6 ls_t + c_7 nd_t \varepsilon_t$$

حيث : P: مؤشر الفقر النقدي، G: معامل جيني،T C: معدل البطالة، TI: معدل التضخم،CRR : معدل النمو للناتج الداخلي الخام، ε_t : الخطأ العشوائي

أ.1.الطريقة المستخدمة في تقدير نموذج محددات الفقر النقدي :لتقدير النموذج تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، وعند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجه الطالب عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة، حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هده المشاكل ومن تم الوصول إلى أفضل نموذج قياسي، هذا كمرحلة أولى وكمرحلة ثانية استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully Modified Ordinary Lest Square- FM- OLS) التي صممت لأول مرة بواسطة Philips and Hansen) 1990) لإعطاء التقدير الأمثل للتكامل المشترك (bum and jeon 2005) حيث تتصف هذه الطريقة بقدرتها العالية على تلاشي القيم المزيفة للمعاملات التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي، بالإضافة الى ذلك أن هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي بينها علاقة تكامل مشترك، وتشترط هذه الطريقة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينهما.

أ.2.إستقرارية السلاسل الزمنية: كمرحلة اولى نقوم بإختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد إختبارات جدور الوحدة اهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها وقد تم استخدام جدر الوحدة من إختبار فليب برون (pp) واختبار (ADF) والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 02 : اختبار ADF " Augmented Dickey-Fuller test statistic "

المتغير	الفرق	ADF			
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القرار	القيمة المحسوبة
P	P	-2.00	-4.27	-3.55	عدم رفض H_0
	D(P)	-10.24	-4.27	-3.55	رفض H_0
G	G	1.26	-2.64	-1.95	عدم رفض H_0
	D(G)	-6.57	-2.64	-1.95	رفض H_0
TI	TI	-1.22	-2.64	-1.95	عدم رفض H_0
	D(TI)	-5.22	-2.64	-1.95	رفض H_0
TC	TC	-0.69	-2.64	-1.95	عدم رفض H_0
	D(TC)	-3 .64	-2.64	-1.95	رفض H_0
CRR	CRR	-2.46	-4.32	-3.58	عدم رفض H_0
	D(CRR)	-4.69	-4.33	-3.58	رفض H_0
PES	PES	-1 .49	-2.64	-1.95	عدم رفض H_0
	D(PES)	-4.02	-2.64	-1.95	رفض H_0
Fide	Fide	-1.91	-3.64	-2.95	عدم رفض H_0
	D(Fide)	-6.26	-3.64	-2.95	رفض H_0

المصدر : من اعداد الباحث باستعمال برنامج eviews.

الجدول 3: اختبار الاستقرارية باستعمال اختبارpp

المتغير	الفرق	ADF			
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 1%	القيمة الحرجة عند 5%	القرار	القيمة المحسوبة
P	P	-3.85	-4.27	-3.55	عدم رفض H_0
	D(P)	-10.38	-4.27	-3.55	رفض H_0
G	G	-1.30	-2.64	-1.95	عدم رفض H_0
	D(G)	-11.36	-2.64	-1.95	رفض H_0
TI	TI	-1.27	-2.64	-1.95	عدم رفض H_0
	D(TI)	-5.24	-2.64	-1.95	رفض H_0
TC	TC	-0.61	-2.64	-1.95	عدم رفض H_0
	D(TC)	-3 .56	-2.64	-1.95	رفض H_0
CRR	CRR	-3.44	-4.26	-3.55	عدم رفض H_0
	D(CRR)	-7.58	-4.26	-3.55	رفض H_0
PES	PES	-1 .37	-2.64	-1.95	عدم رفض H_0
	D(PES)	-3.83	-2.64	-1.95	رفض H_0

المصدر : من إعداد الباحث باستعمال برنامج eviews 9 .

يتضح من إختبار(ADF) واختبار(PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها. مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) وأن الفرق الأول لها من الرتبة (0) I، الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة ومن رتبة I(1) ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN

أ.3.منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN: سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN في إطار نموذج VAR ،لأن هذه المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي. وتعتبر هذه الطريقة أفضل من طريقة (ENGLE GRANGER)، لأنها تسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في المنهجية الأولى (طريقة ENGLE GRANGER – ذات المرحلتين) كما تعتبر هذه المنهجية أكثر مناسبة من الطرق المختلفة، لأن مقدراتها أقل تحيزا وأكثر استقرارا ،وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون. قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها: معيار AKAIK ،SCHWARZ، أكدت كافة المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي2 والجدول التالي يبين نتائج اختبار جوهانسن:

الجدول 04: اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة	الاحتمال
لاشيء	0.86	127.96	76.92	0.00
على الأكثر 1	0.67	65.33	54.07	0.004
على الأكثر 2	0.50	65.33	35.19	0.31
على الأكثر 3	0.17	9.10	20.26	0.39
على الأكثر 4	0.09	3.18	9.16	0.29
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الاثر *	القيمة الحرجة	الإحتمال
لاشيء	0.86	62.63	33.87	0.00
على الأكثر 1	0.67	34.39	27.58	0.0057
على الأكثر 2	0.50	21.83	21.13	0.03
على الأكثر 3	0.17	5.92	14.26	0.62
على الأكثر 4	0.09	3.18	3.84	0.07

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

* يشير اختبار الأثر إلى وجود R = 3 عند مستوى معنوية 0.05.

** يشير اختبار القيم المميزة العظمى إلى وجود R = 3 عند مستوى معنوية 0.05 رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05 إحصائية p ماكنون، هوج و مشليس.

يوضح الجدول السابق نتائج اختبار الأثر للفرض العدم، القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي R، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب اكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأوليين وعليه نرفض الفرض العدم ، ونقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات، و منه عدد معادلات التكامل المشترك تساوي R=3. والاختيار الآخر وهو اختيار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض العدم القائل بان عدد متجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوي R+1 أيضا يؤيد و يقوي من النتيجة السابقةR=3. مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل الفقر النقدي وبقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى

أ.4.منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS): صمم كل من PHILIPS وANSEN، (1990) و PHILIPS و MOON (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشترك (BUM وJEON 2005) وعرفت بنهج ال FMOLS ، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات. تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى (OLS) ، والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير. وتتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة. كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل الى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول التالي:

الجدول 05: مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

المتغير التابع P			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية t	الاحتمال
G	2.16	8.51	0.000
TI	0.09	1.14	0.26
TC	0.29	2.77	0.0096
CRR	-0.06	-0.71	0.48
C	-71.12	-71.12	0.000
AJD R^2 = 0.58		**R^2=0.63**	

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 9 .

يبين الجدول 05 نتائج الانحدار المصحح كليا FMOLS لتفسير متغير الفقر النقدي باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية: معامل جيني، معدل البطالة، معدل التضخم ، معدل الناتج الداخلي الخام، كما نلاحظ معامل التحديد بلغ 0.63 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 63 % من التغير في مؤشر الفقر النقدي، أما النسبة المتبقية أي 37 % فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج ، و المعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة :

$$P_t = -71.12 + 2.16\,G_t + 0.09\,TI_t + 0.29\,TC_t - 0.06\,CRR_t + e_t$$

ونلاحظ ان هناك علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر الفقر النقدي ومعامل جيني أي أن الزيادة بوحدة واحدة من معامل جيني يقابله الزيادة ب2.16 وحدة من مؤشر الفقر النقدي ، وكذالك علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر الفقر النقدي ومعدل البطالة أي أن الزيادة بوحدة واحدة من معدل البطالة يقابله الزيادة ب 0.29 وحدة من مؤشر الفقر النقدي ، وكذلك علاقة طردية و غير معنوية بين مؤشر الفقر النقدي ومعدل التضخم ،ونلاحظ علاقة طردية وغير معنوية بين مؤشر الفقر الرسمي و معدل الناتج الداخلي أي أن معدل الناتج الداخلي الخام لا يساهم في تفسير مؤشر الفقر الرسمي في الجزائر .

أ.5.نموذج تصحيح الخطأ VECM: بما أن جوها نسن اثبت وجود علاقتين تكامل متزامن بين المتغيرات، نمر إلى نموذج (VECM) الذي يعتبر الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما.

D(P) = - 0.786239710229*(P(-1) - 2.0572329173*G(-1) - 0.576814169072*TI(-1) + 0.0275337289769*TC(-1) - 0.137878319735*CRR(-1) + 66.5611399891) - 0.479472718709*D(P(-1)) - 0.211719273789*D(P(-2)) - 0.980154868365*D(G(-1)) - 0.524818935057*D(G(-2)) - 0.626619393443*D(TI(-1)) - 0.427074829027*D(TI(-2)) - 0.0774374967945*D(TC(-1)) - 0.649525532049*D(TC(-2)) - 0.0375878494172*D(CRR(-1)) + 0.0633318464455*D(CRR(-2)) - 1.70444156164

يلاحظ أن معامل حد التصحيح هو سالب(–0.78) ومعنوي(t=–5.34) وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ. وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في مؤشر الفقر النقدي يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل ،كما يظهر من النتائج أن 78% من انحراف مؤشر الفقر النقدي عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام.ونلاحظ أيضا انه عدم وجود تأثير للمتغيرات (معامل جيني ، معدل التضخم ، معدل البطالة ،معدل الناتج الداخلي الخام)على مؤشر الفقر الرسمي في المدى القصير.

أ.6.اختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو):استخدمت دراسة TODA AND YAMMAMOTO (1995) طريقة مطورة MWALD لاختبار والد WALD TEST على قيود

نموذج VAR (K) حيث تمثل K طول المتبطئات، لهذا الغرض يستخدم معيار والد على أساس (F) و (χ^2) من اجل الحكم على فرضية العدم. و لقد أثبتت دراسة RAMBALDI AND DORAN (1996) أن طريقة MWALD لاختبار سببية قرانجر GRANGER CAUSALITY من الممكن تقديرها باستخدام نموذج VAR أي يتم تقدير VAR ($K+d_{max}$) و تمثل d_{max} أعلى مستوى من درجة تجانس يتوقع إيجادها ، ثم يتم تقدير اختبار والد المعدل لاختبار سببية قرانجر GRANGER CAUSALITY بطريقة نماذج الانحدار التي تبدو غير مرتبطة ظاهريا Seemingly Unrelated Regression (SUR) .و تتميز هذه الطريقة كما ذكر Zapata and Rambaldi (1997) بأنها لا تتطلب معرفة خصائص التكامل المشترك (أي يمكن إجراء الإختبار حتى في غياب علاقة تكامل مشترك).

تم إختبار TODA YAMAMOTO في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين مؤشر الفقر النقدي ومعامل جيني ومعدل البطالة ومعدل التضخم ومعدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي. ولقياس اتجاه العلاقة السببية في إختيار فترات التباطؤ المناسبة و هي (2) و تم حسابها انطلاقا من معيار (SIC) و (AIC) ومن خلال النتائج المعروضة في الجدول يتضح أن فرضية العدم مرفوضة عند مستوى دلالة 5% ، حيث نستنتج وجود علاقة سببية بين معامل جيني و مؤشر الفقر النقدي أي أن معامل جيني يسبب الفقر النقدي، و وجود علاقة سببية معدل البطالة و مؤشر الفقر النقدي أي أن معدل البطالة يسبب الفقر النقدي.اضافة الى وجود علاقة سببية بين معدل التضخم ومؤشر الفقر النقدي أي ان معدل التضخم يسبب الفقر النقدي، كما تبين كذلك عدم وجود علاقة سببية بين معدل الناتج الداخلي الخام و مؤشر الفقر النقدي أي ان معدل الناتج الداخلي الخام لا يسبب الفقر النقدي.

ب– التفسير الاقتصادي للنتائج :ان النتائج السابقة الذكر ، و التي دلت على وجود علاقة طردية و معنوية، مفادها أن التفاوت في توزيع الدخل اذا ارتفع بوحدة واحدة فإنها ستؤدي الى ارتفاع الفقر النقدي بـ2.16 مرة وهي أكبر معلمة موجبة في النموذج ، مما يدل و يؤكد على الرؤية الحديثة للعلاقة بين الفقر و التفاوت في توزيع الدخل ، و التي تنص على أن هذا الأخير هو سيء للفقراء. و مما يجب الاشارة اليه هو أن الجانب السلبي للتفاوت في توزيع الدخل و أثره على الفقر لا يكمن في طبيعة التراكم الرأسمالي و تمركز الثروة لدى فئة الأغنياء، و انما يكمن في تخصيص هذه الثروات في مجالات عقيمة ، همها الوحيد تحقيق الربح السريع، متفادية بذلك الاستثمار المنتج للقيمة المضافة والخلاقة لمناصب الشغل، و الذي يحدث في الجزائر هو استثمار الأثرياء في الواردات و الأنشطة التجارية عوضا عن رفع الأنشطة الانتاجية. ان فترة الاصلاحات التي مرت بها الجزائر في سنوات التسعينات و التي كان لها آثارا سلبية على الطبقة المتوسطة ، من تسريح للعمال و تدهور للقدرة الشرائية ، و حرمان من عدة آليات للدعم أدت الى سقوط فئات واسعة من شرائح المجتمع في دائرة الفقر، نتيجة التفاوت بينهم و بين الأغنياء الذين استفادوا

من ثمرات النمو آنذاك لوحدهم . و تأكدت هذه لعلاقة باختبار السببية لقرانجر على المدى ، اذ خلصت الدراسة القياسية الى أن التفاوت في توزيع الدخل هو مسبب من مسببات الفقر، و هذا يعني أن انتهاج أي سياسة لمكافحة الفقر لا بد أن تتبنى سياسة اقتصادية فعالة ، مع الأخذ بعين الاعتبار التفاوت في توزيع الدخل ، أي لا بد من أن تكون مصاحبة بآليات تمنع استفادة الأغنياء أكثر من الفقراء من ثمرات النمو الاقتصادي.

من بين النتائج المتوصل اليها كذلك من خلال هذه الدراسة القياسية، هي تلك العلاقة الطردية بين معدل البطالة والفقر النقدي في الجزائر، وهذا يؤكد على أن البطالة تعد مفسر من مفسرات و أسباب الفقر في الجزائر وخاصة اذا تعلق الأمر بالفقر النقدي ، فوقوع الفرد أو العائلة في البطالة ، يترجم مباشرة بعدم حصوله أو حصولها على المال، وبالتالي عجزهم عن توفير المتطلبات الأساسية و الجزائر مرت على فترة من الاصلاحات أين شهدت فقدان الكثير لمناصبهم و خاصة في الفترة المحصورة ما بين 1994 و 1998، ودلت الدراسة القياسية على أن زيادة معدل البطالة بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الفقر النقدي ب 0.26 مرة ، وهذا يدل على تأثير البطالة على الفقر النقدي، واختبار السببية أكد هذه النتيجة واعتبر البطالة مسبب من مسببات الفقر النقدي في الجزائر، ومن هنا نستخلص أن أهم آلية فعالة لمكافحة الفقر في الجزائر هي خلق مناصب الشغل، ولا بد لهذه الآلية أن تكون قائمة على أساس متين يتميز بالفعالية الاقتصادية ، لا أن يكون وفق مقاربة اجتماعية همها الوحيد شراء السلم الاجتماعي بريع بترولي يتلاشى مع أول صدمة خارجية.

من بين النتائج التي توصل اليها النموذج هو عدم وجود علاقة معنوية بين التضخم و الفقر النقدي في الجزائر، رغم وجود العلاقة الطردية بينهما و هذا ما يتنافى مع النظرية الاقتصادية ، التي نصت على الضرر الذي يلحق بالفقراء نتيجة الضغوط التضخمية ، إلا أن اختبار السببية على المدى الطويل أكد على وجود العلاقة الطردية بين التضخم والفقر النقدي ، معتبرة أن التضخم من أسباب الفقر النقدي ، باعتباره يعني تدهور للقدرة الشرائية ، مما يجعل ذوي الدخول المحدودة يتأثرون بالضغوط التضخمية سلبيا ، و يكون للتضخم عندئذ نفس أثر انخفاض الدخل ، مما يسبب مباشرة الوقوع في دائرة الفقر.

من بين النتائج كذلك المتوصل اليها من خلال هذا النموذج ، عدم وجود علاقة معنوية بين نمو الناتج المحلي الاجمالي و الفقر النقدي ، و بالتالي لا يمكننا تفسير الفقر بمعدل نمو الناتج المحلي ، و لعل ذلك يفسر بضعف نمو الناتج المحلي الاجمالي و عدم تفوقه على معدل التفاوت في توزيع الدخل ، الشيء الذي جعله غير قادر على التأثير على الفقر النقدي ، فمتوسط معدل النمو الحقيقي للجزائر بين 2000 2011 الذي لم يتجاوز 3.53% لهو غير كافي للتخفيف من الفقر، كما نشير الى توصلنا لبعض الاشارات على محاباة النمو الاقتصادي في الجزائر للفقر ولو بشكل ضعيف من خلال قرائننا للإحصائيات حول تطور معدل نمو نصيب الفقراء و الأغنياء من الانفاق الاستهلاكي

في الفصل السابق ، و مرد ذلك الى الآليات الاجتماعية التي صاحبت النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر ، والتي جعلت نصيب أفقر شريحة من المجتمع ينمو بمعدل يفوق نسبيا معدل نمو نصيب الأغنياء.

3.4.دراسة قياسية لأثر التفاوت في توزيع الدخل على الفقر الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر 1980–2013: نظرا للقصور الذي تتميز به مقاربة الفقر النقدي ، و عدم ترجمته لكل أبعاد الفقر ، ارتأينا أن نعيد بناء نفس النماذج السابقة الذكر و لكن هذه المرة استنادا على الفقر الاقتصادي و الاجتماعي ، و الذي يعد من المؤشرات البديلة للفقر ، و هو زيادة على أخذه بعين الاعتبار للجانب النقدي ، فهو يركز كذلك على جوانب الصحة و التعليم باعتبارهما أساسا للتنمية البشرية.

أ– بناء النموذج و الاختبارات المناسبة : و بناءا على المحددات السابقة للفقر ، يمكن وضع النموذج القياسي لمحددات الفقر الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الجزائري كما يلي :

$$PES_t = c + c_1 G_t + c_2 TC_t + c_3 TI_t + c_4 CRR_t + SLR_t$$
$$= c + c_1 prodt_t + c_2 tchom_t + c_3 inf_t + c_4 teduc_t + c_5 pib_t + c_6 ls_t + c_7 nd_t \varepsilon_t$$

حيث : PES: مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي، G: معامل جيني، T C: معدل البطالة، TI: معدل التضخم، CRR : معدل النمو الناتج الداخلي الخام.

يتضح من اختبار(ADF) واختبار(PP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها. مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) وأن الفرق الأول لها من الرتبة (0) I، الخلاصة أن جميع السلاسل غير ساكنة ومن رتبة I(1) ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN.

– قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها: معيار AKAIK، SCHWARZ، أكدت كافة المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي2 والجدول التالي يبين نتائج اختبار جوهانسن:

الجدول 06: اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة	الاحتمال
لاشيء	0.84	134.20	88.80	0.00
على الأكثر 1	0.72	76.23	63.87	0.0032
على الأكثر 2	0.40	36.54	42.91	0187
على الأكثر 3	0.30	20.56	25.87	0.198
على الأكثر 4	0.25	9.14	12.51	0.17
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة	الاحتمال
لاشيء	0.84	57.97	38.33	0.00
على الأكثر 1	0.72	39.69	32.11	0.004
على الأكثر 2	0.40	15.97	25.82	0.54
على الأكثر 3	0.30	11.41	19.38	0.47
على الأكثر 4	0.25	9.14	12.51	0.17

المصدر:من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews 9 .

يوضح الجدول السابق نتائج اختبار الأثر للفرض العدم، القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي R، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب اكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأوليين وعليه نرفض الفرض العدم ونقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات، و منه عدد معادلات التكامل المشترك تساوي R=2. والاختيار الآخر وهو اختيار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض العدم القائل بان عدد متجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوي R+1 أيضا يؤيد و يقوي من النتيجة السابقةR=2. مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل الفقر الاقتصادي والاجتماعي وبقية المتغيرات الاقتصادية الأخر

أ.1.منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS): بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل الى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول 07:

الجدول 07: مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

المتغير التابع PES			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية t	الاحتمال
G	0.73	2.96	0.000
TI	0.24	2.97	0.0059
TC	0.46	4.51	0.0001
CRR	0.04	0.53	0.59
C	-17.78	-1.93	0.06
AJD R^2 = 0.57		R^2=0.62	

المصدر:من إعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 9

يبين الجدول (07) نتائج الانحدار المصحح كليا FMOLS لتفسير متغير الفقر الاقتصادي والاجتماعي باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية: معامل جيني، معدل البطالة، معدل التضخم ، معدل الناتج الداخلي الخام، كما نلاحظ معامل التحديد بلغ 0.62 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 62 % من التغير في مؤشر الفقر الاقتصادي و الاجتماعي ، أما النسبة المتبقية أي 38 % فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج ، و المعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة :

$$P_t = -17.78 + 0.73\,G_t + 0.24\,TI_t + 0.46\,TC_t + 0.04\,CRR_t + e_t$$

ونلاحظ أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي ومعامل جيني أي أن الزيادة بوحدة واحدة من معامل جيني يقابله الزيادة ب 0.73 وحدة من مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي، وكذالك علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي ومعدل البطالة أي أن الزيادة بوحدة واحدة من معدل البطالة يقابله الزيادة ب 0.46 وحدة من مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك علاقة طردية ومعنوية بين مؤشر الفقر الرسمي ومعدل التضخم أي أن الزيادة بوحدة واحدة من معدل التضخم يقابله الزيادة بـ0.24 وحدة من الفقر الاقتصادي والاجتماعي ،ونلاحظ علاقة طردية وغير معنوية بين مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي ومعدل الناتج الداخلي أي أن معدل الناتج الداخلي الخام لا يساهم في تفسير الفقر الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر .

أ.2.نموذج تصحيح الخطأ: VECM: بما أن جوها نسن اثبت وجود علاقتين تكامل متزامن بين المتغيرات، نمر إلى نموذج (VECM) الذي يعتبر الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما.

D(PES) = - 0.548019758838*(PES(-1) - 0.952019896758*G(-1) - 0.34005555866*TI(-1) - 0.516288848007*TC(-1) -

0.0786509727113*CRR(-1) + 27.6245853981) + 0.418566695124*D(PES(-1)) + 0.157673071041*D(PES(-2)) - 0.434437972466*D(G(-1)) - 0.0169765118475*D(G(-2)) + 0.0557271958349*D(TI(-1)) - 0.183938032726*D(TI(-2)) - 0.247813074163*D(TC(-1)) - 0.423469186092*D(TC(-2)) + 0.021396674069*D(CRR(-1)) + 0.0141500423086*D(CRR(-2)) - 0.452922131745

يلاحظ أن معامل حد التصحيح هو سالب(–0.54) ومعنوي (t=–4.30) وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ.

وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل ،كما يظهر من النتائج أن 54% من انحراف مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام. ونلاحظ أيضا انه عدو وجود تأثير للمتغيرات (معامل جيني ، معدل التضخم ، معدل البطالة ،معدل الناتج الداخلي الخام)على مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي في المدى القصير.

أ.3.اختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو):تم اختبار TODA YAMAMOTO في المدى الطويل لمعرفة اتجاه السببية بين مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي ومعامل جيني ومعدل البطالة ومعدل التضخم ومعدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي. ولقياس اتجاه العلاقة السببية في اختيار فترات التباطؤ المناسبة و هي (2) و تم حسابها انطلاقا من معيار (SIC) و (AIC) ومن خلال النتائج المعروضة يتضح أن فرضية العدم مرفوضة عند مستوى دلالة 5% ، حيث نستنتج أنه يوجد علاقة سببية بين معامل جيني و مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي أي أن معامل جيني يسبب مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي وكذلك يوجد علاقة سببية معدل البطالة و مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي أي أن معدل البطالة يسبب مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي.اضافة الى وجود علاقة سببية بين معدل التضخم و مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي أي أن معدل التضخم يسبب مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي.زيادة على عدم وجود علاقة سببية بين معدل الناتج الداخلي الخام و مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي أي أن معدل الناتج الداخلي الخام لا يسبب مؤشر الفقر الاقتصادي والاجتماعي.

ب –التفسير الاقتصادي للنتائج :ان النتائج المتوصل اليها ، تؤكد و تتطابق مع النظرية الاقتصادية ، فمقاربة الفقر البشري ، هو بدوره يتأثر سلبا بازدياد التفاوت في توزيع الدخل ، و ان كان الفقر النقدي أكثر تأثرا من حيث قيمة

المعلمة، كما توصل النموذج كذلك الى تأثير كل من التضخم و البطالة على الفقر البشري، كما توصل هذا النموذج كذلك الى عدم مساهمة نمو الناتج المحلي في تفسيره للفقر و ذلك لضعفه ، و تقلبه في فترة الدراسة.

خاتمة: سمحت هذه الدراسة لنا بالحصول على العديد من النتائج ، على رأسها حجم الدور الذي يمارسه التفاوت في توزيع الدخل على الفقر في الاقتصاد الجزائري ، حيث أن الزيادة في معدل التفاوت بوحدة واحدة ستؤدي الى الزيادة في الفقر النقدي بـ 2.16 مرة، والزيادة في الفقر البشري بـ 0.73 مرة، و يعود الأثر المنخفض للتفاوت على الفقر البشري مقارنة بالفقر النقدي ، الى التعليم المجاني و الخدمات الصحية المجانية التي تعد مكسبا للمجتمع الجزائري، ولو كان الوضع غير ذلك لتفاقم الدور السلبي الممارس من قبل التفاوت على الفقر البشري ، ذلك أن التفاوت له تجليات مضرة بجانب التعليم و الصحة غير المجانيين. سمحت الدراسة كذلك باستنتاج أن البطالة و التضخم من أهم مسببات الفقر في الجزائر بشقيه النقدي والبشري، وهذا ما يجعل كل سياسة تعتمد على خلق مناصب الشغل وتعمل على مكافحة التضخم ، ستكون لا محالة فعالة في مكافحة الفقر، في حين أن الدراسة لم تثبت أي علاقة معنوية لنمو الناتج المحلي الخام مع الفقر، مما يسمح لنا بالتأكد بأن النمو غير كاف لوحده في مكافحة الفقر في الجزائر، خاصة اذا علمنا أن النمو مصدره المحروقات.

الهوامش

[1] للإطلاع أكثر أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015)، ***تقرير الأهداف الانمائية للألفية*** ، متاح على الموقع: www.un.org/ar/millenniumgoals/pdf/MDG.2015.Report، (تاريخ الوصول 2016/01/04).

[2] للإطلاع أكثر يرجى مراجعة المجلة التالية :

OCDE. (2015), ***Les inégalités se creusent dans les pays de l'OCDE***, *Problèmes Economiques*, N° 3105, pp. 6-7.

[3] Tinbergen, J. (1991), ***On the measurement of welfar,*** *Journal of Economics* .Vol 50, P.7.

4 Marinesse, S. (1999), ***Notes sur les différents approches de la pauvreté,*** AFD, France, p. 03.

[5]Ravallion, M. (1996)**,** ***Comparaison de la pauvreté : Concepts et méthodes,*** in Banque Mondiale, *Etude sur la mesure des niveaux de vie* ,document du travail n°22, Washington, p.03.

[6] Marinesse, S. (1999), ***Op cit***, p.01.

[7]***Ibid***, p.01.

[8] Louis Marie, A. et Anyck, D.(200), ***Mesure de la pauvreté : un cadre conceptuel*** Québec -canada, pp.20-21.

[9] Samual, A.(2006), ***Pauvreté Multidimensionnelle au Congo : une approche non monétaire*** in Bureau d'Application des Méthodes Statistiques et Informatiques (BAMSI), Document de travail n°13,Congo, p.04.

[10] Alejendro, H (1997), ***Design Poverty Monitoring for MIMAP***, paper presented at the second annual Meeting of MIMAP, IDRC, Ottawa, may 5-7,p.04.

[11] Alexandre, B.(2003), ***Which prospect for the capability approach?,*** Centre d'Economie du Développement, Université Montesquieu-Bordeaux IV, France, p.16.

[12] Sen, A.(1997), ***From Income Inequality to economic Inequality,*** *Southern Economic Journal*, Vol 64, N°02 , pp.384-401.

[13]Hossain, L. (1990), ***Poverty as capability failure,*** Helsingfors, Publications of the Swedish School of Economics and Business Administration, p.145.

[14] محمد عزيز(1962)، ***التوزيع : توزيع الدخل القومي والثروة***، مطبعة دار المعارف، بغداد، ص ص 9 – 12.

[15] علي عبد القادر علي(2001)، ***الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية***، سلسلة الخبراء، العدد 35، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، أفريل، ص 08.

[16] محمد فخري سعد الدين(1996)، ***تحليل توزيع الدخل والانفاق العائلي في العراق قبل وأثناء فترة الحصار***، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ص 12.

[17]محمد عزيز، ***مرجع سبق ذكره***، ص 9.

[18] صلاح الدين نامق ، حسين عمر، (1968)، ***القيمة والتوزيع***، دار المعارف مصر، القاهرة، ص ص 189–190.

[19]Blinder, A.S.(1974), ***Toward an Economic Theory of income distribution***, The MIT Press, Cambridge, Mass ,p.174.

[20] Ravallion, M. (2001), ***Growth, Inequality, and Poverty :looking Beyond Averages,*** in *Policy Research Paper*, Series 2558, World Bank, May 2001, p.18.

[21] مارتن رافاليون(2009)، ***التفاوت سيئ للفقراء، في منظور جديد للفقر و التفاوت***، ترجمة بدر الرفاعي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ص ص 63–64.

[22] OCDE. (2015), ***Les inégalités se creusent dans les pays de l'OCDE***, *Problèmes Economiques*, N° 3105, p.8.

[23] علي عبد القادر علي(2009)، ***النمو الاقتصادي المحابي للفقراء***، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة جسر التنمية، العدد 82، أبريل، الكويت، ص02.

[24] Kakwani,,N.,C.,and Pernia,E.M.(2000), ***What is Pro-Poor Growth***, *Asian Development Review*, Asia Development Bank,Vol.18 (N.1) P.2.
available at: Http://www.adb.org/documents/periodicals/adr-vol-18-1.pdf (accessed 7 January 2001)

[25] Pierre JACQUET(2005), ***La croissance pro-pauvres,*** *La lettre des économistes*, l'AFD, n° 09, P.03.

[26] البنك الدولي(2006)، ***تقرير عن التنمية: التنمية و الانصاف***، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ، ص 194.

[27] Lamia, M. and Ghazzi, B.(2011), ***La Croissance pro-pauvres dans des pays du Moyen Orient et de l'Afrique du Nord***, *Revue d'Economie du Développement* , vol 19, p.82.

[28]Ravallion, M. and Chen, S.(2003), ***Measuring Pro-Poor Growth***, *Economics Letters*,P.95.available at Http//: www.elsevier.com/locate/econbase(accessed 18 January 2012)

[29]علي عبد القادر علي، *النمو الاقتصادي المحابي للفقراء*، ***مرجع سبق ذكره*** ، ص 05.

[30] Kakwani, N.,Khandker, S. and Son, H.(2003), ***Pro-Poor Growth: Concepts and Measurement with Country Case Studies***, *The Pakistan Development Review*, p.420. available at Http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/2003/Volume4/417-444.pdf (accessed 22 January 2010)

[31]علي عبد القادر علي، ***النمو الاقتصادي المحابي للفقراء***، مرجع سبق ذكره ، ص 05.